

اختر الإجابة الصحيحة لكل من الأسئلة التالية:

- (1) من مستوى نظام المقايضة:
(أ) أنها غير مكواة للتبادل.
(ب) تعيق النمو في عمليات التجارة.
(ج) لا تشجع على التخصص في الإنتاج.
(د) جميع ما ذكر. →

(2) يعتمد الطلب على النقود لعمليات المبادلات عند كينز على:

- (أ) حجم التجارة الخارجية.
(ب) معدل الإنفاق.
(ج) معدل الفائدة.
(د) مستوى الدخل. →

(3) تعتبر الإعتمادات المستندية من أهم منتجات البنوك التجارية لأنها:

- (أ) تكاد تخلو من المخاطرة.
(ب) تضفي جواً من الثقة جراء التبادل التجاري، مما ييسر سير التجارة الدولية. →
(ج) قليلة التكلفة بالنسبة للعميل والبنك التجاري، وبالتالي تؤدي إلى تعظيم الأرباح.
(د) لا شيء مما ذكر.

(4) في المزاينة البسيطة يقوم البنك الإسلامي بشراء بعض السلع ثم يعرضها للبيع بربح ... يتفق عليه مع المشتري.

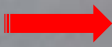
- (أ) أكبر
(ب) أقل
(ج) معلوم →
(د) مجهول

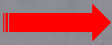
(5) أي مما يلي ليس بالضرورة من معايير نجاح البنوك التجارية:

- (أ) الربحية.
(ب) جودة التسويق.
(ج) حجم القروض. →
(د) استقرار السيولة.

- (6) إن وجود فائض عرض في سوق النقود في المدى القصير قد يؤدي إلى التسبب بـ:
- (أ) عجز في طلب السلع.
 - (ب) ثبات في طلب السلع.
 - (ج) فائض في طلب السلع. 
 - (د) لا شيء مما ذكر.

- (7) إن أهم تكاليف احتفاظ البنك التجاري باحتياطيات كبيرة من النقد السائل لدى البنك المركزي:
- (أ) العوائد من الفائدة غير المتحققة نتيجة عدم إقراض تلك المبالغ.
 - (ب) ارتفاع مخاطر السيولة.
 - (ج) ارتفاع التكاليف الإدارية المتعلقة بإدارة السيولة.
 - (د) جميع ما ذكر.

- (8) يمكن التعبير عن القاعدة النقدية MB بالمعادلة التالية:
- (أ) $C - MB = R$
 - (ب) $MB = R / C$
 - (ج) $MB = R + C$ 
 - (د) $MB = R \times C$

- (9) استناداً إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود:
- (أ) تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تخفيض الأسعار.
 - (ب) تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع الأسعار. 
 - (ج) تؤدي زيادة الضرائب إلى ارتفاع معدل البطالة.
 - (د) لا شيء مما ذكر.

من أسئلة الكتاب

- (10) يترتب على قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية:
- (أ) ارتفاع في عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار.
 - (ب) انخفاض في عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار.
 - (ج) انخفاض في مستوى عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار.
 - (د) ارتفاع في مستوى عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار. 

إن من الفروقات الجوهرية بين النظرية الحديثة لقضية النقود لميتاكون فريدمان و نظرية تقليد النقود
تجوز ميثاق كينز هو:
(أ) تفسر الأولى الطلب على النقود بناءً على الفوائد من استخدام النقود بينما تعالج الثانية النقود كشكل من
شكل الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية.
(ب) معدل الفائدة ليس له دور هام لدى فريدمان، بينما له دور حواري لدى كينز.
(ج) معدل الفائدة ليس له دور هام لدى كينز، بينما له دور حواري لدى فريدمان.
(د) تفسر الثانية الطلب على النقود بناءً على الفوائد من استخدام النقود، بينما تعالج الأولى النقود كشكل من
شكل الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية.

وفقاً لوجهة نظر النقديين في التضخم فإنه:
(أ) لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتوسع النقدي في المدى القصير.
(ب) لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى القصير.
(ج) ليس للتوسع النقدي أثر في المدى البعيد سوى آثار تضخمية.
(د) لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى البعيد.

في ظل نظام المقايضة، إذا كان عدد السلع في التبادل يساوي 25 فإن عدد الأسعار التبادلية يساوي:
(أ) 200
(ب) 400
(ج) 300
(د) 500

تصدر البنوك خطابات الضمان من أجل:
(أ) ضمان الالتزام بما عليها من سحبات لصالح عملائها.
(ب) ضمان تسديد فواتير الاستيراد بالثباتية من عملائها.
(ج) ضمان التزام عملائها أمام جهة ثالثة بالقيام بما التزموا به.
(د) جميع ما ذكر.

من أهم الانتقادات التي توجه إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود:
(أ) افترضت ثبات الأجور.
(ب) افترضت وجود علاقة عكسية بين كمية النقود ومستوى الأسعار.
(ج) أهملت دور معدل الفائدة.
(د) جميع ما ذكر.

الاجابة ب والاجابة ج صحيحة

- (16) يحدث التضخم المفرط (أو الجامح) عندما:
 (أ) تتحكم الحكومة في أسعار السلع الاستهلاكية.
 (ب) تنخفض القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
 (ج) يرتفع عرض النقد.
 (د) أ و ج معاً.

- (17) الملاحة المالية للبنك تصف:
 (أ) قدرة موجودات البنك على تغطية مطلوباته.
 (ب) سرعة البنك في تحصيل الديون المستحقة.
 (ج) قدرة البنك على تسهيل أصوله.
 (د) لا شيء مما ذكر.

- (18) تحتفظ البنوك بالأرصدة لدى بنوكها المرسلات لغايات:
 (أ) تحقيق العوائد من الفوائد المدفوعة عليها.
 (ب) مقابلة طلبات التحويلات الخارجية.
 (ج) إدارة مخاطر السيولة.
 (د) التحوط.

- (19) قيام البنوك الإسلامية بربط نسبة مراهنتها في صيغ البيوع بأسعار الفائدة الربوية _____:
 (أ) رباً بحد ذاته.
 (ب) قد يكون ضرورياً من أجل اتباع سياسة تسعير سليمة ومنافسة.
 (ج) أ و ب.
 (د) غير لعملاء البنك.

- (20) من الانتقادات التي توجهت بها نظرية تفضيل السيولة إلى النظرية الكمية للنقود هو أن:
 (أ) الطلب على النقود لا يعتمد على مستوى الدخل.
 (ب) سرعة دوران النقود ليست ثابتة في المدى القصير.
 (ج) زيادة عرض النقد تؤدي إلى التضخم.
 (د) سرعة دوران النقود ثابتة في المدى القصير.

- (21) تسمى الوسائل و الإجراءات التي يستعملها البنك المركزي والتي تمكنه من التأثير على كل من عرض النقود و أسعار الفائدة و حجم الإئتمان ب:
 (أ) أدوات السياسة المالية.
 (ب) أدوات السياسة التجارية.
 (ج) أدوات السياسة الضريبية.
 (د) أدوات السياسة النقدية.

بنك إدارة الأصول
(33) كندية النقود المودعة في النظام المصرفي في وقت معين.

- (34) بيع السلع صيغة تمويلية
- (أ) حيث يقدم الثمن والسلع آجلاً.
 - (ب) حيث يقدم الثمن والسلع عاجلاً.
 - (ج) حيث يقدم الثمن آجلاً والسلع عاجلاً.
 - (د) حيث يقدم الثمن عاجلاً والسلع آجلاً.

- (35) تتجنب أغلب البنوك الإسلامية تمويل المضاربة:
- (أ) لأن المضاربة عالية المخاطر بالمقارنة مع صيغ البيوع.
 - (ب) لأنه تتطلب عليها تكاليف أعلى في تقييم درجة مخاطرة المضارب.
 - (ج) لأنها من صيغ المشاركات التي تدفع البنك نحو مجالات ليست في جوهرها عمليات وسائط.
 - (د) كل ما ذكر.

- (36) عمليات السوق المفتوحة من أدوات السياسة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي:
- (أ) ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية.
 - (ب) بإدارة إصدار العملة المحلية.
 - (ج) بشراء للأوراق المالية الحكومية فقط.
 - (د) ببيع للأوراق المالية الحكومية فقط.

- (37) المراجعة المركبة صيغة تمويلية مناسبة لعمل البنوك الإسلامية لأنها:
- (أ) تقلل من مخاطر عدم التأكد (Uncertainty Risk) التي يتعرض لها البنك.
 - (ب) تحافظ على قيام البنك الإسلامي بدور الوسيط.
 - (ج) تقلل من حاجة البنك إلى كوافر خبرة بظروف سوق السلع والخدمات غير المصرفية.
 - (د) جميع ما ذكر.

- (38) المجموعة النقدية M1 تمثل نقود التعاملات و تشمل ما يلي ما عدا:
- (أ) النقود المعدنية.
 - (ب) الحسابات الجارية.
 - (ج) النقود الورقية.
 - (د) الحسابات الآجلة.

- (39) تسمى النظرية الكهتزية أن الأفراد يحتلون النقود من أجل:
- المعاملات
 - مخزن للثروة
 - المضاربة
 - التحوط

- (40) تكتب معادلة التبادل على الصيغة:
- $MV = PY$
 - $MP = PI$
 - $M/P = V/Y$
 - $MP = VY$

- (41) وفقا لنظام قاعدة الذهب، إذا كان الدولار يعادل في قيمته 0.15 غرام من الذهب وكان سعر صرف الدولار يساوي 3.75 ريالا، فكم غراما من الذهب يساوي الريال الواحد؟
- 0.04 غراما
 - 0.56 غراما
 - 25 غراما
 - لا يمكن احتسابه في ظل البيانات المتوفرة

- (42) إن وجود فائض في عرض السلع في سوق السلع والخدمات قد يتسبب في:
- انكماش اقتصادي، والعكس صحيح
 - انكماش اقتصادي، والعكس صحيح
 - انتعاش اقتصادي، بينما العكس غير صحيح
 - انكماش اقتصادي، بينما العكس غير صحيح

- (43) إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما هي 400 مليون دولار، وكان مجموع الاحتياطيات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي 60 مليون دولار، وكانت الميزانية الموحدة لجميع البنوك التجارية تعكس 50 مليون من الاحتياطيات الاختيارية، وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي 90 مليون دولار، فإن القاعدة النقدية في هذا الاقتصاد تساوي:
- 510 مليون
 - 360 مليون
 - 260 مليون
 - 600 مليون

يعلن ام الاختراع في الاسألة 😊

(49) من الأهداف التي تسعى إليها البنوك التجارية التي يطبقها البنك المركزي هي:
(أ) تنظيم عمل البنوك التجارية
(ب) إصدار العملة
(ج) إصدار الأوراق المالية
(د) جميع ما تقدم

(50) إن سلامة المركز المالي للبنوك التجارية يتلخص في:
(أ) رأس مال البنك
(ب) التغطية
(ج) جميع ما ذكر
(د) سيولة البنك التجاري

(51) من وظائف البنك المركزي:
(أ) بنك البنوك
(ب) المقرض الأخير
(ج) إصدار العملة
(د) كل ما تقدم

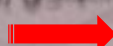
(52) من الأدوات غير القصية للسياسة النقدية الأوسع انتشاراً:
(أ) الإقاع الآسي
(ب) التدخل المباشر في تحديد أسعار الفائدة
(ج) ترشيد الائتمان
(د) جميع ما ذكر

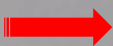
(53) من أهم موجودات البنوك التجارية التقليدية:
(أ) التسهيلات الائتمانية المباشرة
(ب) الودائع
(ج) رأس المال المنفوع
(د) الأرباح غير الموزعة

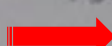
(54) النظم النقدية هي:
(أ) نظم المقايضة
(ب) النظام القانوني أو الورقي
(ج) النظام السلعي
(د) ب و ج

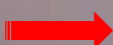
إن نظام قاعدة الصرف بالذهب:
 (أ) نظام مثالي للدول الفقيرة بالمخزون من الذهب.
 (ب) قد تسبب في قسوة على من التبعة الاقتصادية.
 (ج) اعتبر بدوياً جيداً لمنظمة النقد لدى البلدان الفقيرة بالمخزون من الذهب.
 (د) أ و ب.

(60) //

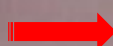
إذا احتاج البنك التجاري إلى إعادة خصم الأوراق التجارية فإنه يلجأ عادة إلى:
 (أ) البنك المركزي. 
 (ب) البنوك الدولية.
 (ج) البنوك الإسلامية.
 (د) البنوك المحلية.

إن ابتكار واستخدام النقود نتج عنه:
 (أ) تسهيل عمليات التجارة.
 (ب) تشجيع التخصص في الإنتاج.
 (ج) جميع الإجابات السابقة صحيحة. 
 (د) تحقيق العدالة في عمليات المبادلة.

تلجأ البنوك الإسلامية إلى السلم الموازي:
 (أ) لأن بيع المرابحة لا يحقق الأرباح المرجوة.
 (ب) من أجل إدارة مخاطر تقلبات الأسعار. 
 (ج) لأن السلم الموازي أقل تكلفة على البنك.
 (د) لا شيء مما ذكر.

للنقود المعدنية قيمة معينة تتحدد:
 (أ) بالمادة المصنوعة منها.
 (ب) الإجابتين أ و ج كلاهما صحيحة. 
 (ج) بمدى تقبلها من قبل الجمهور.
 (د) بقانون إصدارها من قبل البنك المركزي.

من اسالة الكتاب

تفضل البنوك التجارية التقليدية منح القروض:
 (أ) قصيرة ومتوسطة الأجل. 
 (ب) متوسطة الأجل.
 (ج) طويلة الأجل.
 (د) قصيرة الأجل.

المبلغ المستحق للمساهمين في نهاية الفترة المالية 2023
 (ب) المبلغ المستحق للمساهمين في نهاية الفترة المالية 2022
 (ج) المبلغ المستحق للمساهمين في نهاية الفترة المالية 2021
 (د) المبلغ المستحق للمساهمين في نهاية الفترة المالية 2020

المبلغ المستحق للمساهمين في نهاية الفترة المالية 2023 (70-67) التي تليها.

المبلغ المستحق للمساهمين في نهاية الفترة المالية 2023	المبلغ المستحق للمساهمين في نهاية الفترة المالية 2022	المبلغ المستحق للمساهمين في نهاية الفترة المالية 2021
24840.0	21600.0	22944.0
22852.8	1987.2	20844.0
21024.6	1828.2	22072.8
19342.6	1682.0	21072.6
17795.2	1547.6	19342.6
16371.6	1423.6	17795.2
0.0	0.0	0.0

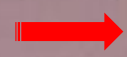
في نهاية الفترة المالية 2023 في ظل عدم وجود أية تسريبات تساوي:

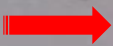
- (أ) 14.5
- (ب) 10.5
- (ج) 12.5
- (د) 8.5



في نهاية الفترة المالية 2023 في ظل عدم وجود أية تسريبات تساوي 10000 ريال فإن عليه زيادة القاعدة النقدية بمقدار 10000 ريال في حال وجود التسريبات المذكورة في الفقرة 16 السابقة.

- (أ) 800 ريال، 1423 ريال
- (ب) 600 ريال، 1346 ريال
- (ج) 700 ريال، 1523 ريال
- (د) 500 ريال، 1215 ريال



- (69) أن كمية القروض التي يمكن للجهات المصرفية خلقها في ظل عدم وجود أية تسهيلات تساهمي:
- (أ) 270000 ريال
- (ب) 572000 ريال
- (ج) لا يمكن تحديدها في ظل المعلومات المتوفرة.
- (د) 310500 ريال 

- (70) إذا علمت الآن أن البنوك التجارية في هذا الاقتصاد قررت الاحتفاظ باحتياطي زائد نسبته 9.9% من إجمالي الودائع، وأن الأفراد يودعون 95% فقط من ممتلكاتهم النقدية في البنوك التجارية، فما هي قيمة المضاعف في ظل الظروف الجديدة؟
- (أ) 6
- (ب) 7 
- (ج) 8
- (د) 9

مع التمنيات الطيبة بالتوفيق

الاجابة الصحيحة مآشر عليها بالسهم الاحمر

جميع الاجابات متأكد منها ان شاء الله

الاساله اشك فيها ما حليتها وحتى ان كانت نسبة الشك ٥% عشان ما اخربط معلوماتكم

اغلب الاساله فيها لف ودوران واختلاف مسميات واللي يشك في ان اجاباتي خطأ مستعد اشرح له واثبت له انها صحيحة مستعين بالكتاب

والله يوفقنا جميع

اخوكم/ ابودالين .. الي يحس انه بيحيب ام العيد في المادة):